خلط النحويين بين آراء سيبويه وآراء شيوخه

د/ جمال محمد عبد العزيز مصطفى
أستاذ النحو والصرف المشارك
قسم اللغة العربية وآدابها - كلية اللغات والعلوم الإنسانية - جامعة القصيم
jmsatfy@qu.edu.sa

المستخلص:
يدرس هذا البحث الآراء التي خلط فيها بعض النحويين بين آراء سيبويه وآراء شيوخه؛ لذلك جاء بعنوان (خلط النحويين بين آراء سيبويه وآراء شيوخه)، وقد بلغ عدد المسائل التي وقع فيها الخلط ودرسها البحث إحدى وثلاثين مسألة، تتبَّعها البحث في كتب النحاة، وقارنها بآراء سيبويه وشيوخه في الكتاب؛ لبيان ما وقع فيه بعض النحويين من خلط.
وتأتي أهمية هذا البحث من كونه يصحح ما وقع فيه بعض النحويين من خلط في نسبة بعض الآراء بين سيبويه وشيوخه والسابقين عليه.
وقد سلكت في هذا البحث المنهج الوصفي الاستقرائي، فكنت أبدأ المسألة بذكر ما نسبه بعض النحويين إلى سيبويه أو أحد شيوخه، وأعقب بأن هذا خلط، مؤكدًا النسبة الصحيحة بنص كلام سيبويه من كتابه.
ويتكون البحث من مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وقد تحدثت في المبحث الأول عن الآراء التي خلط فيها بعض النحويين فنسبوا إلى سيبويه بعض آراء شيوخه، وجعلت عنوانه (ما نُسِبَ إلى سيبويه من آراء شيوخه)، وتحدثت في المبحث الآخر عن الآراء التي خلط فيها بعض النحويين فنسبوا إلى شيوخ سيبويه بعض آرائه، وجعلت عنوانه (ما نُسِبَ إلى شيوخ سيبويه من آرائه).
ومن أبرز النتائج التي توصل إليها البحث أن أكثر مَن خلط النحويون بين آراء سيبويه وآرائه من شيوخه هو الخليل بن أحمد، وأنه كان من نتيجة الخلط بين آراء سيبويه وشيوخه أن أشيع أن ثمة خلافًا بين سيبويه وأحد شيوخه أو معاصريه على الرغم من عدم صحَّة ذلك، وأنه كان لهذا الخلط صور متعددة منها أنهم نسبوا بعض الآراء إلى سيبويه وأحد شيوخه، والصحيح أنها لشيخه وحده أو لسيبويه وحده، ونسبوا إلى سيبويه ما قال به أحد شيوخه من تخريج بيت من الشعر، أو قراءة، أو تلحين لقارئ، والصحيح أنه لأحد شيوخه.
الكلمات المفتاحية: خلط، النحويين، آراء، سيبويه، شيوخ.

Summary:

This paper, entitled "The Grammarians' Confusion between Sibawayh's Views and the Views of His Tutors," studies the opinions in which some grammarians have confused Sibawayh's views with those of his tutors. The paper addresses thirty-one confusing issues tracing them through the grammarians' books and comparing them with the views of Sibawayh and those of his tutors. This is to highlight the confusion made by some grammarians.

The significance of this paper is derived from the fact that it removes the confusion made by some grammarians in attributing some views to Sibawayh one time and to his tutors and predecessors another time.

The paper uses the descriptive, inductive method. It starts with an account of what some grammarians have attributed to Sibawayh or to one of his tutors. Then it reveals the confusions and confirms the correct attribution with the exact words of Sibawayh from his book.

The paper includes an introduction, a preface, two sections and a conclusion. The first section, entitled "The Views of Sibawayh's Tutors Which Are Mistakenly Ascribed to Sibawayh", discusses the confusions made by some grammarians by attributing some of the views of Sibawayh's tutors to Sibawayh himself. The second section, entitled "Sibawayh's Views Which Are Mistakenly Ascribed to His Tutors", deals with the confusions made by some grammarians by attributing some of Sibawayh's views to his tutors.

Among the paper's most prominent findings is that most of the grammarians' confusions were between the views of Sibawayh and those of Al-Khalil Ibn Ahmad. As a result of such confusion, it is mistakenly claimed that there was a disagreement between Sibawayh and one of his tutors or contemporaries. This confusion took on several forms including attributing some views to both Sibawayh and one of his tutors, whereas the correct attribution was to Sibawayh alone or to his tutors alone. This confusion also included attributing to Sibawayh the interpretation of a line of verse, a recitation of Quran or a reciter's mistake given by one of his tutors.

Keywords: Confusions, grammarians, views, tutors.

المقدمة:

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على نبيّه الأمين، وبعد:

يعد سيبويه أشهر علماء العربية، وله في النفوس ما ليس لغيره من إجلال وإكبار، وكتابه أول مؤلَّف مكتمل في النحو والصرف واللغة والأصوات، وله في النفوس مكانة لا تقل عن مكانة صاحبه.

والذي لا خلاف عليه أن سيبويه لم يترك غير مصنف واحد هو الكتاب، وهو النصُّ النحويُّ الأول الذي جمع من الخصائص والميزات ما يجعل اللاحقين لا يستغنون عنه لسعة مادته وشمولها واستيعابه أحكام النحو العربي، بالإضافة إلى أنه مصدر لنقل آراء العلماء السابقين لسيبويه، وآراء شيوخه التي حفظها في كتابه، وهذا أمر مهم؛ إذ ليس لأغلب هؤلاء مؤلفات تتضمن آراءهم.

وقد حرص العلماء منذ القدم على حفظ الكتاب وشرحه والتعليق عليه، وكان التعلُّق به بسبب من أسباب علو كعب أحدهم على أقرانه ومفاخرته إياهم؛ لذلك تعدَّدت التعليقات والشروح على الكتاب، وحاول كثير من النحويين تضمين كتبهم ومصنفاتهم آراء سيبويه وأدلته وعِلَلَه، حتى وصل الأمر عند بعضهم إلى التعبد بكلامه، فكان يقبل رأيًا لأنه لسيبويه أو لأنه يوافق قوله، ويردُّ آخر لأنه ليس قول سيبويه أو لأنه يخالف قوله.

والذي لا شك فيه غموض بعض عبارات سيبويه في كتابه وانغلاقها وصعوبتها، وتشتُّت آرائه في المسألة في أكثر من موضع من الكتاب، وعدم ثبات بعض مصطلحاته، فكان يعبر أحيانًا عن الحكم الواحد بأكثر من مصطلح، وهذا أمر عرفه ونبَّه عليه القدماء أنفسهم، بالإضافة إلى تشابك أبواب الكتاب وتناثر آراء سيبويه فيه، فالمسألة الواحدة قد يكون الكلام فيها في أكثر من باب، فلم يكن حديثه عن المسألة الواحدة في موضع واحد من كتابه، وإنما كان ينثر حديثه عنها نثرًا، وكثير من مباحث الكتاب شديدة التضام فيما بينها، وما يكون في موضع قد يختلف عنه ما في موضع آخر.

وقد اختلطت عند بعض النحاة أقوال سيبويه بأقوال شُرَّاح الكتاب، أو بما أقحمه النسَّاخ في الكتاب من عبارات الشارحين، أو بعض تعليقات النحاة على حواشيه، صحيح أن الأوائل قد اعتنَوا بالكتاب ورواياته وأسانيده، ولكن هذه العناية لم تمنع من إصابة بعض عباراته بخلل أو سقط أو تبديل.

والذي لا شك فيه أيضًا أن سيبويه قد ضمَّن كتابه آراء شيوخه وآراء السابقين عليه، لكن بعض النحويين قد وهموا أحيانًا، وكان من صور هذا الوهم أن خلطوا بين آراء سيبويه وآراء شيوخه أو المتقدمين عليه، فثمة آراء لـه نُسِبت إلى شيوخه، وآراء لشيوخه نُسِبت إليه، وهذا ما يحاول البحث توضيحه وبيانه.

أما عن أسباب اختيار هذا الموضوع فتتركز في أني كنت قد لاحظت في بعض المصنفات أن ثمة آراءً تُنسَب إلى سيبويه، لكن عند الرجوع إلى كتابه وجدتها لأحد شيوخه وليست له، والعكس صحيح تمامًا بتمام، فبحثت ولم أجد من خصَّ هذا الأمر ببحث مستقل؛ فاستخرت الله، وعقدت العزم على أن جمع هذه الآراء، ودراستها في بحث، جعلت عنوانه (خلط النحويين بين آراء سيبويه وآراء شيوخه).

وأما عن أهمية هذا البحث فإنه يصحح ما وقع فيه بعض النحويين من اختلاط في نسبة بعض الآراء بين سيبويه وشيوخه والسابقين عليه.

وأما عن الدراسات السابق فلم أعثر فيما بحثت على دراسة تناولت هذا الموضوع.

وأما المنهج الذي سلكته في هذا البحث فهو المنهج الوصفي الاستقرائي، فكنت أبدأ المسألة بذكر ما نسبه بعض النحويين إلى سيبويه أو أحد شيوخه، وأعقب بأن هذا خلط، مؤكدًا النسبة الصحيحة بنص كلام سيبويه من كتابه.

وقد جاء هذا البحث في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

أما المقدمة فتحدثت فيها عن الموضوع وسبب اختياره وأهميته والمنهج الذي اتبعته.

وأما التمهيد فتحدثت فيه بإيجاز عن شيوخ سيبويه مُركِّزًا على من خلط بعض النحويين بعض آرائهم بآراء سيبويه.

وأما المبحث الأول فتحدثت فيه عن الآراء التي خلط فيها بعض النحويين؛ فنسبوا إلى سيبويه بعض آراء شيوخه، وقد وضعت له العنوان (ما نُسِبَ إلى سيبويه من آراء شيوخه).

وأما المبحث الآخر فتحدثت فيه عن الآراء التي خلط فيها بعض النحويين؛ فنسبوا إلى شيوخ سيبويه بعض آرائه، وقد وضعت له العنوان (ما نُسِبَ إلى شيوخ سيبويه من آرائه).

وأما الخاتمة فقد أثبتُّ فيها ما توصل إليه البحث من نتائج.

والله من وراء القصد، وهو يهدي إلى سواء السبيل.

التمهيد:

شيوخ سيبويه:

سبق أن ذكرت أن سيبويه ضمَّن كتابه كثيرًا من آراء شيوخه وآراء السابقين عليه، وأن بعض النحويين قد خلطوا بين آرائه وآراء شيوخه أو المتقدمين عليه، فثمة آراء لـه نُسِبت إلى شيوخه، وآراء لشيوخه نُسِبت إليه.

وأبرز شيوخ سيبويه وشيوخ شيوخه الذين روى عنهم: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (117هـ) ، وعيسى بن عمر (149هـ)، وأبو عمرو بن العلاء (154هـ)، وهارون بن موسى (170هـ)، والخليل بن أحمد (175هـ)، وأبو الخطاب الأخفش (177هـ)، ويونس بن حبيب (182هـ)، وأبو زيد الأنصاري (215هـ).

ومن هؤلاء من لم يخلط النحويون بين آرائهم وآراء سيبويه، وهم:

- هارون بن موسى[1]: كان يهوديًّا فأسلم، وحسن إسلامه، وهو نحوي وصاحب العربية والقرآن، روى عنه سيبويه في خمسة مواضع من كتابه كلُّها في القراءات؛ لذلك لم يرد ذكره في هذا البحث.

- أبو زيد[2]: لم يَرِو عنه سيبويه في الكتاب صراحةً، لكنهم نقلوا عنه أنه قال بعد موت سيبويه: كلما قال سيبويه: وأخبرني الثقة، فأنا أخبرته[3]، والذي أميل إليه صدق ما قال؛ لأنه حقيق بالتصديق لأمانته وورعه، وأن سيبويه ذكر في الكتاب غير مرة: وأخبرني الثقة، وما يشبه ذلك، وادّعاء أبي زيد لم يذكر الرواة أن أحدًا نازعه فيه، وإن سلَّمنا بذلك فيكون سيبويه قد روى عنه في تسعة مواضع من كتابه جلُّها في اللغة؛ ولذلك لم يرد ذكره في هذا البحث كذلك.

ومنهم من خلط بعض النحويين بين آرائهم وآراء سيبويه، وهم:

- عبد الله بن أبي إسحاق[4]: كان إمامًا في القراءة والعربية، يميل إلى القياس، وهو أول من علَّل النحو، عُرِف بالطعن على العرب، وقصته مع الفرزدق مشهورة، روى عنه سيبويه في أربعة مواضع من كتابه، جميعها في النحو وعن طريق يونس. وقد ورد ذكره في مسألة واحدة من البحث.

- عيسى بن عمر الثقفي[5]: كان ضريرًا لكنه كان ثقة وإمامًا في العربية والقراءة، أخذ العلم عن أبي عمرو بن العلاء وابن أبي إسحاق وغيرهما. رُوِيَ أن له كتابين في النحو، هما: الجامع والإكمال، لكنهما فُقِدا، روى عنه سيبويه في كتابه في اثنين وعشرين موضعًا، وقد ورد ذكره في مسألة واحدة من البحث.

---

(1) انظر: إنباه الرواة 3/ 361- 362، بغية الوعاة 2/ 321

(2) انظر: مراتب النحويين ص55، وإنباه الرواة 2/ 30 -35، وبغية الوعاة 1/ 582- 583

(3) انظر: بغية الوعاة 1/ 582

(4) انظر: أخبار النحويين البصريين ص19- 22، طبقات النحويين واللغويين ص31- 33، وإنباه الرواة 2/ 104- 108

(5) انظر: مراتب النحويين ص33، وأخبار النحويين البصريين ص25- 26، وطبقات النحويين واللغويين ص40- 45، وبغية الوعاة 2/ 374- 377

- أبو عمرو بن العلاء[1]: من أعلام القراءات والعربية، أخذ عنه الخليل ويونس وغيرهما، قيل: أخذ سيبويه عنه الحروف، وهو حق ودليله في الكتاب، والراجح أنه لم يأخذ عنه النحو؛ فليس في الكتاب ما يدل على أخذه عنه، وقد روى عنه سيبويه في كتابه في أربعة وأربعين موضعًا، كانت الرواية في أكثرها نقلاً عن يونس، وقد ورد ذكره في البحث في مسألتين.

- الخليل[2]: شيخ سيبويه ومعلِّمه الأول، فضلُه على العربية وأهلها لا يُجهل، آتاها ما لم يؤتها غيره من العلماء، شيخ العربية وإمامها المقدَّم، كان لا يبارى في القياس واستنباط العلل.

وكان سيبويه أوثق تلاميذه به، وأحبَّهم إليه، أقبل عليه يومًا، فقال له الخليل: مرحبًا بزائر لا يُمَلُّ. قيل: ما سُمِعَ الخليل يقولها لغيره. وأكثر النقل والحكاية في الكتاب عنه، إذ نقل عنه سيبويه في نحو خمسمائة واثنين وعشرين موضعًا، وكلما قال سيبويه: سألته، أو قال، من غير ذكر القائل فهو يعنيه.

وإذا كان أكثر النقل والحكاية في الكتاب عن الخليل، فهو أكثر شيوخه الذين خلط النحويون بين آرائهم وآراء سيبويه، حيث ورد كان ذلك في ست وعشرين مسألة.

- أبو الخطاب الأخفش[3]: هو أكبر الأخافشة الثلاثة الذين اشتهروا، جالسَ الأعراب وأخذ عنهم، كما أخذ عن أبي عمرو وغيره؛ فصار من أكابر العلماء في عصره، أخذ عنه الكسائي ويونس وأبو عبيدة وسيبويه. وهو أول من فسَّر الشعر بيتًا بيتًا، كل بيت يعقبه تفسيره، وكان من قبله يذكرون تفسير الشعر نهاية القصيدة.

نقل عنه سيبويه في الكتاب في سبعة وأربعين موضعًا، وكان يذكره بكنيته، وقد ورد ذكره في البحث في مسألة واحدة من البحث.

- يونس[4]: أخذ العلم عن أبي عمرو بن العلاء، من أكابر النحاة وأعلمهم بالنحو، كان كثير السماع من العرب، تفرَّد في النحو بأقيسة ومذاهب، وكانت حلقته بالبصرة يقصدها طلاب العلم، والفصحاء من الأعراب ووفود البادية.

يأتي في المرتبة الثانية بعد الخليل من حيث رواية سيبوية عنه، إذ روى عنه في مائتي موضعٍ، بل إنه نقل عنه أبوابًا كاملة في الكتاب، ففيه بابان في التصغير نقلهما عنه، ونصَّ على أنهما من قوله: قال: "وجميع ما ذكرت لك في هذا الباب وما أذكر لك في الباب الذي يليه قول يونس"[5].

---

(1) انظر: مراتب النحويين ص27- 32، وأخبار النحويين البصريين ص22- 24، وطبقات النحويين واللغويين ص35- 40، وبغية الوعاة 2/ 231- 232

(2) انظر: مراتب النحويين ص45- 54، وأخبار النحويين البصريين ص30- 31، وطبقات النحويين واللغويين ص47- 51، وبغية الوعاة 1/ 557- 560

(3) انظر: أخبار النحويين البصريين ص48- 49، وطبقات النحويين واللغويين ص40، وإنباه الرواة 2/ 157- 158

(4) انظر: مراتب النحويين ص34- 35، وأخبار النحويين البصريين ص27- 30، وإنباه الرواة 4/ 74- 78، وبغية الوعاة 2/ 365

(5) الكتاب 3/ 423

وأحيانًا كان يروي عن أبي عمرو وابن أبي إسحاق من طريقه، ومن ذلك مسألة (تسمية المذكر بالمؤنث)، قال سيبويه: " فإن سمَّيت المؤنث بعمرو وزيد لم يجز الصرف ، هذا قول أبي إسحاق وأبي عمرو فيما حدثنا يونس، وهو القياس"[1].

وقد خلط النحاة بين آراء سيبويه وآراء يونس في مسائل ورد ذكرها في هذا البحث.

(1) المصدر السابق 242/3

المبحث الأول:

ما نُسِبَ إلى سيبويه من آراء شيوخه:

جمع سيبويه في كتابه أقوال الذين تقدموه من النحاة، كعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وأبي عمرو بن العلاء، وغيرهما، كما جمع في الكتاب أقوال معلميه وشيوخه وآراءهم، كعيسى بن عمر، وأبي الخطاب الأخفش، والخليل، ويونس، وأبي زيد، فجاء الكتاب سجلاً حافلاً بآراء هؤلاء وأولئك، وكان سيبويه يناقش شيوخه، فيوافقهم في مسائل، ويخالفهم في أخرى.

وقد وَهِمَ بعض النحاة فخلطوا بين آراء سيبويه وآراء شيوخه، فنسبوا إليه بعض آراء شيوخه، ونسبوا بعض آراء شيوخه إليه.

وكان نتيجة هذا النوع من الوَهَم أنْ أشيع أحيانًا أنَّ ثمة خلافًا بينه وبين أحد شيوخه أو سابقيه على الرغم من عدم صحَّة ذلك، وأن الخلاف مع غيره من النحاة، كأن يكون بين الخليل ويونس مثلاً.

فأما المسائل التي خلط فيها بعض النحويين؛ فنسبوا إلى سيبويه بعض آراء شيوخه فهي:

المسألة الأولى- موضع الحركة:

ذكر ابن جني أن مذهب سيبويه أن الحركة تحدث بعد الحرف. قال: "أما مذهب سيبويه فإن الحركة تحدث بعد الحرف"[1]. ورجَّح ابن جني هذا المذهب ودافع عنه.

وفي هذه النسبة خلط بين رأي سيبويه ورأي الخليل؛ لأن ما نسبه ابن جني إلى سيبويه وعدَّه مذهبه، هو مذهب الخليل، وقد نصَّ على ذلك سيبويه نفسه، فذكر أن الخليل زعم الحركات الفتحة، والكسرة، والضمة زوائدُ، وأنهنَّ يلحقن الحرف؛ ليتوصل إلى التكلُّم به[2].

وبهذا بان خلط ابن جني في نسبة هذا القول إلى سيبويه.

المسألة الثانية- وقوع ضمير الفصل في غير موضعه:

قرأ سعيد بن جبير، والحسن، ومحمد بن مروان، وعيسى بن عمر، وابن أبي إسحاق قوله تعالى: ﴿هَـؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[3] بنصب (أطهر)[4].

وقد نسب الزجاج إلى سيبويه أنه لحَّن ابن مروان في هذه القراءة. قال: "وذكر سيبويه أن ابن مروان لَحَنَ في هذه في نصبها"[5].

وأبعد ابن جني، فذكر أن سيبويه ضعَّف هذه القراءة وقبَّحها، قال: "ذكر سيبويه هذه القراءة وضعَّفها، وقال فيها: احتبى ابن مروان في لحنه، وإنما قبح ذلك عنده؛ لأنه ذهب إلى أنه جعل (هُنَّ) فصلاً، وليست بين أحد الجزأين اللذين هما مبتدأ وخبر، ونحو ذلك"[6]. فابن جني يذكر أن سبب تضعيف سيبويه هذه القراءة وتقبيحها أن (هُنَّ) جُعِلت فصلاً في غير موضعها.

ثم ذكر ابن جني وجهًا رآه صحيحًا لهذه القراءة، فخرَّجها على أن تُجعَل (هُنَّ) خبرا لـ (بناتي)، وتُجعَل (أطهر) حالاً من (هُنَّ) أو من (بناتي)، والعامل فيه معنى الإشارة[7].

---

(1) الخصائص 323/2

(2) انظر: الكتاب 241/4-242

(3) سورة هود، آية 78

(4) انظر: المحتسب 325/1، ومعجم القراءات القرآنية 4/ 110- 111

(5) معاني القرآن وإعرابه 67/3

(6) المحتسب 325/1

(7) المصدر السابق 326/1

وفي نسبة تلحين القراءة إلى سيبويه خلطٌ من الزجاج وابن جني؛ فسيبويه لم يلحِّن هذه القراءة، أو يضِّعفها، أو يقبِّحها، كما نُسِبَ إليه، لكنه عزا هذا الأمر إلى أبي عمرو نقلاً عن يونس، ولم يعقِّب عليه. قال: "وأما أهل المدينة فُينزِلون (هو) هاهنا بمنزلة بين المعرفتين، ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع، وزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنًا، وقال: احتبى ابن مروان في ذهِ في اللحن، يقول: لحنَ، وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنه قرأ: ﴿هَـؤُلاء بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾، فنصب"[1].

فسيبويه ينقل عن يونس تلحين أبي عمرو لابن مروان، ويتوقف عن الرفض أو القبول، وليس الأمر كما عُزي إليه، ويشار هنا إلى أن محمد بن مروان كوفي، وليس من أهل المدينة.

وتبقى الإشارة إلى أن تخريج ابن جني هذه القراءة على الوجه الذي رآه صحيحًا، وهو جعل (أطهر) حالاً، هو نفسه توجيه سيبويه[2] لقراءة أهل المدينة بنصب (أطهرَ)، أي أنهم أجازوا الفصل بين الحال وصاحبها، ولم يجيزوا الفصل إذا كان ما قبل الضمير نكرة، لكنه ذكر هذا الوجه في باب (لا تكون هو وأخواتها فيه فصلاً)، وكان الأولى أن يذكره في الباب السابق، لهذا الباب، وهو باب (ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلاً)؛ لأنه ذكر فيه ما يكون فيه الضمير (هو) فصلاً، نحو: هذا عبد الله هو خيرٌ منك.

وهذا هو الذي دعا السيرافي لأن يقول: "والذي يُصحَّح به كلام سيبويه أن يقال: هذا الباب والذي قبله بمنزلة باب واحد"[3].

المسألة الثالثة- الضمير المتصل في (لولا):

نسب المبرد[4]، والأعلم[5]، وابن الحاجب[6]، والرضي[7]، والمرادي[8]، وابن عقيل[9]، وابن هشام[10]، والجامي[11]، والأشموني[12] إلى سيبويه أن الضمير في (لولاك) و(لولاي) في محل جر.

وهذا خلط من هؤلاء جميعًا؛ لأن هذا الرأي حكاه سيبويه عن الخليل ويونس. حيث ذكر في باب: (ما يكون مضمرًا فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا أُظهِر بعده الاسمُ) أنك إذا أضمرت الاسم في (لولاك) و(لولاي) جُرَّ، وإذا أظهرته رُفِعَ، ولو كانت علامة الإضمار بالقياس لقيل:

---

(1) الكتاب 396/2-397
(2) المصدر السابق 395/2
(3) شرح كتاب سيبويه للسيرافي 3/ 161
(4) انظر: الكامل 345/3
(5) انظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه 664/1
(6) انظر: الإيضاح في شرح المفصل 476/1
(7) انظر: شرح الرضي 445/2
(8) انظر: الجنى الداني ص546
(9) انظر: شرح ابن عقيل 2/ 7
(10) انظر: شرح قطر الندى ص252
(11) انظر: الفوائد الضيائية 78/2
(12) انظر: شرح الأشمونى 206/2

لولا أنت، لكنهم جعلوه مضمرًا ومجرورًا، ودليل ذلك أن (الياء) و(الكاف) لا تكونان علامة مضمر مرفوع، وذكر سيبويه أن هذا قول الخليل ويونس[1].

فكان ينبغي أن يُعْزى هذا الرأي إلي الخليل ويونس وسيبويه، لا إلى سيبويه وحده، وهذا ما تنبَّه إليه الهروي[2]، والزمخشري[3]، وابن يعيش[4]، فذكروا أنه رأي سيبويه، قد حكاه عن الخليل ويونس.

المسألة الرابعة- اتصال نون الوقاية بياء المتكلم في (قد) و(قط):

عزا أبو حيان إلى الخليل وسيبويه القول بأن (قد) و(قط) بمعنى (حسبي)، وأن الأعرف عندهما أن تكونا بالنون. قال: "وأما (قَدْ) و(قَطْ)، فمذهب الخليل وسيبويه أنهما بمعني (حسبي)، فإذا قلت قدي وقطي فالياء في موضع جر، والأعرف نون الوقاية فيهما، فتقول: قدني وقطني"[5].

وهذا خلط من أبي حيان بين قول سيبويه وقول شيخه؛ لأن القول بدخول النون في (قد) و(قط) هو قول الخليل لا قول سيبويه، وقد صرَّح سيبويه نفسه بذلك، فذكر أنه سأل الخليل - رحمه الله - عن قولهم: عنِّي وقدْني وقطْني ومنِّي ولدنِّي... فكان من جوابه له: أن النون أولى؛ لأن من كلام العرب أن تكون الياء والنون علامة للمتكلم[6].

كما أن القول بأنهما بمعنى (حسبي) هو قول سيبويه وحده، لا قول الخليل وسيبويه، وقد شبَّه فيه سيبويه (قدي) فقط بحسبي، وليس (قدي) و(قطي) كما قال أبو حيان، وقد جعل سيبويه اتصالهما بالنون في الكلام واجبًا، فذكر أنه قد ورد في الشعر (قطي) و(قدي)، وأما الكلام فلا بُدَّ أن يكون بالنون، وقد اضطر الشاعر فقال: قدي، شبَّهه بحسبي؛ لكون المعنى واحد[7].

ويُرَدُّ على أبي حيان كذلك قوله: (والأعرف نون الوقاية فيهما)؛ لأنه يظهر من ذلك أن ثمة وجهًا آخر فيهما، وهذا خلاف ما نصَّ عليه سيبويه؛ لأنه جعل اتصالهما بالنون واجبًا في الكلام، ولا تكونان من غير النون إلا في ضرورة، هذا نصُّ قوله السابق.

المسألة الخامسة- زيادة (كان):

نسب بعض النحاة إلى سيبويه القول بزيادة (كان)، وزعموا أنه أنشد قول الشاعر:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَام[8]

ومن هؤلاء النحاس، وابن مالك، قال الأول: "وقد حكى سيبويه زيادة (كان)، وأنشد: فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ ....."[1]، وقال الآخر: "وحكم سيبويه بزيادتها في قول الفرزدق: فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ ..."[2].

---

(1) انظر: الكتاب 372/2 -373
(2) انظر: الأزهية ص181
(3) انظر: المفصل ص176
(4) انظر: شرح المفصل 121/3
(5) الارتشاف 924/2
(6) الكتاب 370/2
(7) المصدر السابق 371/2
(8) انظر: الكتاب 2/ 153، والمقتضب 4/ 116، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 2/ 33، وإعراب القرآن للنحاس 1/ 400، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور 1/ 409، وشرح التسهيل لابن مالك 1/ 361، وشرح الرضي على الكافية 4/ 192، والمساعد 1/ 269

وذهب الرضي[3]، وأبو حيان[4] إلى أن (كان) تكون زائدة عند سيبويه إذا دلَّت على الماضي ولم تعمل، نحو: ما كان أحسن زيدًا، وإن من أفضلهم كان زيدًا.

وهذا خلط منهم بين قول سيبويه والخليل؛ لأن القول بزيادة (كان) فيما سبق ليس لسيبويه، وإنما للخليل، نسبه إليه سيبويه، فذكر أنه قال: إنَّ من أفضلهم كان زيدًا ، على أن (كان) ملغاة، تشبيهًا بقول الفرزدق: ... وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَام[5]

فسيبويه هنا ينسب القول إلى شيخه، وهذا يبيّن الخلط فيما نُسِبَ إليه.

المسألة السادسة- إهمال إنَّ وأخواتها إذا لحقتها (ما):

نسب ابن الوراق[6] إلى سيبويه أنه منع إعمال (إنَّ) و(لكنَّ) إذا لحقتهما (ما) ونسب إليه كثير من النحاة[7] منع إعمال (إنَّ) وأخواتها إذا لحقتها (ما) ما عدا (ليت).

وفي هذه النسبة خلط بين رأي سيبويه ورأي الخليل خاصة في (إنَّ)، فمَنْعُ إعمالها إذا وليتها (ما) هو قول الخليل، نقله عنه سيبويه ووافقه فيه. قال: "وقال الخليل: (إنما) لا تعمل فيما بعدها"[8]، وذكر في موضع آخر أن (إنَّما) لا تكون اسمًا، وإنما هي عند الخليل بمنزلة الفعل الملغى[9].

وتبقى الإشارة إلى أن سيبويه لم يمنع العمل في (إنَّ) و(لكنَّ) فقط كما قال ابن الوراق، وإنما منع عمل سائر أخواتها أيضًا، ما عدا (ليت)، ومذهبه فيها أن الإلغاء أحسن. قال: "وأما ليتما زيدًا منطلق، فإن الإلغاء فيها حسنٌ"[10]. فمذهبه في (ليت) ليس جواز الإعمال مطلقًا، بل أجاز فيها الإعمال والإلغاء، والثاني عنده أحسن.

المسألة السابعة- (لبيك) بين الإفراد والتثنية:

عزا ابن مالك إلى سيبويه أن (لبيك) مثنى، ونقل خلافًا بين يونس وسيبويه في ذلك. قال: "وزعم يونس أن (لبيك) مفرد، وقال سيبويه: بل هو مثنى"[11].

وهذا خلط من ابن مالك؛ لأنَّ القول بتثنية (لبيك) للخليل، والخلاف بينه وبين يونس، فقد ذكر سيبويه أن يونس زعم أن (لبَّيك) اسم واحد ، لكنه جاء هكذا في الإضافة، كقولهم: (عَلَيْكَ) ، وأن الخليل زعم أنها مثنى بمنزلة قولهم: (حَوَالَيْكَ)[1].

فالخلاف بين الخليل ويونس، وليس بين يونس وسيبويه، وسيبويه يرجّح قول الخليل.

المسألة الثامنة- مجيء الحال من النكرة:

---

(1) انظر: إعراب القرآن 3/ 11
(2) انظر: شرح الكافية الشافية 1/ 412
(3) انظر: شرح الرضي 191/4
(4) انظر: الارتشاف 1185/3
(5) انظر: الكتاب 153/2
(6) انظر: علل النحو 175- 176
(7) انظر: التوطئة ص216، والارتشاف 3/ 1285، والجنى الداني ص380، وشرح التصريح 1/ 218
(8) الكتاب 138/2
(9) المصدر السابق 130/3
(10) المصدر السابق 137/2
(11) شرح الكافية الشافية 418/1

نسب ابن عقيل إلى سيبويه جواز مجيء الحال من النكرة، نحو: فيها رجلٌ قائمًا[2]، ونصَّ على ذلك السيوطي، فذكرفي تعليل مجيء الحال من النكرة أنه لا إشكال عند سيبويه؛ لأنه يجيز مجيء الحال من النكرة، وأن من أمثلته: فيها رجلٌ قائمًا[3].

والحقُّ أن نسبة تجويز هذا المثال إلى سيبويه خلط من ابن عقيل والسيوطي؛ لأن ذلك هو قول الخليل. قال سيبويه: "ومثل ذلك: مررت برجلٍ قائمًا، إذا جعلت المرور به في حال قيام، وقد يجوز على هذا: فيها رجلٌ قائمًا، وهو قول الخليل رحمه الله "[4]. فسيبويه ينصُّ على أن ذلك هو قول الخليل.

المسألة التاسعة- الحال من فاعل الفعل المضمر:

نسب مكي بن أبي طالب إلى سيبويه أن (قادرين) في قوله تعالى: ﴿بَلَى قَادِرِينَ﴾[5] حال من الفاعل في فعل مضمر، والتقدير: بلى نجمعها قادرين. فذكر في تعقيبه على هذه الآية أنه منصوب على الحال من فاعل في فعلٍ مضمر، والتقدير: بلى نجمعها قادرين، وذكر أن هذا هو قول سيبويه[6].

وتبعه ابن يعيش في ذلك فعزا إلى سيبويه القول نفسه، فجعل انتصاب (قادرين) عنده بفعل مقدَّر، تقديره: نجمعها قادرين[7].

وقد خلط مكي وابن يعيش؛ لأن ما نسباه إلى سيبويه هو تقدير يونس لا تقديره، وقد نقله سيبويه عنه في الكتاب. قال: "وأما قوله عز وجل: ﴿بَلَى قَادِرِينَ﴾ فهو على الفعل الذي أُظهِر، كأنه قال: بلى نجمعها قادرين. حدثنا بذلك يونس"[8].

المسألة العاشرة- ما ينتصب على التمييز تشبيهًا له بالمقدار:

عزا ابن الضائع إلى سيبويه أن قولهم: لي مثلُه رجلاً، يُنصَب على التمييز لكونه شبيهًا بالمقدار. قال: "وممَّا ينتصب على التمييز أيضًا وهو شبيه بالمقدار قولهم: لي مثلُه رجلاً، وذلك أنه لما حذف موصوف (مثل) وانبهم أشبه المقدار، وقد جعله سيبويه لشبهه بالمقادير منها. قال: لأنك إذا قلت: لي مثلُه فقد اختصصت نوعًا كما أنك إذا قلت عشرون درهمًا، فقد اختصصت بالدرهم النوع المقدر بالعشرين"[9].

وما نسبه ابن الضائع إلى سيبويه هو للخليل، نقله عنه سيبويه في الكتاب، فذكر: أنه زعم أن المجرور يكون بدلاً من التنوين، وأن قولك: لي مثلُه، مبهم كقولك: لي عشرون، فهو مبهم الأنواع، فإذا قلت: درهمًا، فقد اختصصت، وبه يُعرَف نوع ذلك العدد[10].

---

(1) انظر: الكتاب 351/1
(2) انظر: شرح ابن عقيل 438/1
(3) انظر: الأشباه والنظائر 135/6
(4) الكتاب 112/2
(5) سورة القيامة، آية 4
(6) انظر: مشكل إعراب القرآن ص777
(7) انظر: شرح المفصل 69/2
(8) الكتاب 346/1
(9) شرح جمل الزجاجي 1088/2
(10) انظر: الكتاب 172/2

وبذلك يكون ابن الضائع قد خلط في نسبة ذلك الأمر إلى سيبويه، وهو للخليل.

المسألة الحادية عشرة- إفادة (الكاف) التعليل:

ذهب بعض النحاة[1] إلى أن (الكاف) قد تكون للتعليل إذا لحقتها (ما) ونقلوا عن سيبويه أنه حكى: كما أنه لا يعلم؛ فتجاوز الله عنه، أي: لأنه لا يعلم؛ فتجاوز الله عنه.

وما نقله هؤلاء ليس قول سيبويه، وإنما هو قول الخليل، عزاه إليه سيبويه، حيث ذكر أنه سأله عن قولهم: كما أنه لا يعلم ذلك؛ فتجاوز الله عنه، وهذا حقٌّ كما أنك هاهنا، فزعم الخليل أن الكاف عاملة في (أنَّ)، و(ما) لغو، لكن (ما) لا تحذف هاهنا كراهية مجيء لفظها كلفظ كأنَّ[2].

وبهذا يتبين أن هؤلاء قد خلطوا في نسبة ذلك إلى سيبويه، فضلاً عن أن جواب الخليل عن سؤال سيبويه ليس فيه ما يدل على أن معنى الكاف هو التعليل، أو أنها بمعنى لأن.

المسألة الثانية عشرة- العطف على الموضع:

عزا النحاس، ومكي إلى سيبويه القول بالعطف على الموضع في قول الله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾[3].

فقال النحاس في حديثه عن الآية: "وعند سيبويه معطوف على الموضع، أي: نادينا الجبال والطير"[4]. وتبعه مكيٌّ، فنسب القول نفسه إلى سيبويه[5].

والقول بالعطف على الموضع في هذه الآية ليس لسيبويه، وإنما هو لشيخه الخليل، نقله عنه سيبويه. قال: "وقال الخليل - رحمه الله -: مَنْ قال: يا زيدُ والنضرَ، فنصب، فإنَّما نصب؛ لأن هذا كان من المواضع التي يُردُّ فيها الشيء إلى أصله، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيدُ والنضرُ، وقرأ الأعرج: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ فرفع"[6].

فبذلك يكون النحاس ومكي قد خلطا في نسبة هذا القول إلى سيبويه.

المسألة الثالثة عشرة- البدل في قوله تعالى: ﴿يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾:

عزا النحاس إلى سيبويه القول بأن (يضاعف) في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾[7] بدل من (يلق)؛ لأن مضاعفة العذاب لُقِيُّ الآثام[8].

وقد خلط النحاس في ذلك، فنسب قول الخليل إلى سيبويه؛ لأن القول في الكتاب للخليل. قال سيبويه: "وسألته عن قوله جل وعلا: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا. يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾، فقال: هذا كالأول؛ لأن مضاعفة العذاب هو لُقِيُّ الآثام"[9].

المسألة الرابعة عشرة- حذف المنادي:

ذكر ابن عصفور في قول الشاعر:

---

(1) انظر: شرح الكافية الشافية 355/1- 356، والجنى الداني ص134، والمغني ص234
(2) انظر: الكتاب 140/3
(3) سورة سبأ، آية 10
(4) إعراب القرآن 657/2- 658
(5) انظر: مشكل إعراب القرآن ص584
(6) الكتاب 186/2- 187
(7) سورة الفرقان آية 68- 69
(8) انظر: إعراب القرآن 476/2
(9) الكتاب 87/3

فَيا شاعرًا لا شاعرَ اليومَ مِثلَهُ جَريرٌ وَلكنْ في كليبٍ تواضعُ[1]

أن سيبويه خرَّجه على أن المنادى محذوف، و(شاعرًا) منصوب على الإغراء، كأنه قال: يا قومُ، عليكم شاعرًا[2].

وهذا خلط من ابن عصفور بين توجيه سيبويه وتوجيه شيخيه الخليل ويونس للبيت المذكور؛ لأن التوجيه الذي ذكره في البيت للخليل ويونس، وليس لسيبويه؛ فقد ذكر سيبويه في الكتاب أنه سألت الخليل ويونس عن نصب (شاعرًا) في هذا البيت فزعما أنه غير منصوب على النداء، وإنما نصبه على إضمارٍ، وكأنه قال: يا قائل الشعر شاعرًا، وهو بمعنى: حسبك به شاعرًا[3].

المسألة الخامسة عشرة- جواز الندبة في (واغُلامِيَهْ):

عزا ابن السراج[4] إلى سيبويه القول بأنه يجوز في الندبة (واغُلامِيَهْ) ، على تبيين الياء بالهاء، كما هو في غير النداء.

وهذا خلط من ابن السراج؛ إذ نسب قول الخليل إلى سيبويه، فالصحيح أن هذا القول للخليل. فقد ذكر سيبويه أن الخليل زعم أنه يجوز في الندبة قولهم: (واغُلامِيَهْ) ، من قبل أنه يجوز أن يقال: (واغُلامِيَ)، فيبيّن الياء كما يبيّنها في غير النداء[5].

المسألة السادسة عشرة- منع ندب النكرة:

عزا ابن عصفور إلى سيبويه منع ندب النكرة، نحو: وارجلاه. قال: "واعلم أنك لا تندب النكرة؛ لأن المقصود بالندبة ذكر المندوب بأشهر أسمائه ليكون عذرًا للمتفجع عليه ... وإذا قلت: يا رجلاه لم يُعلَم مَن المتفجَّع عليه، فصارت كمن قال: يا من لا يعنيني أمره، وكذلك زعم سيبويه رحمه الله"[6].

وقد خلط ابن عصفور في نسبة ذلك القول إلى سيبويه؛ إذ إنه للخليل ويونس، عزاه إليهما سيبويه، فقد ذكر في باب (ما لا يجوز أن يُندَب) أن قولهم: وارجلاه ويا رجلاه ، عند الخليل ويونس قبيح ولا يقال[7].

المسألة السابعة عشرة- الألف التي تلحق آخر المندوب الموصوف:

نسب أبو علي الشلوبين إلى سيبويه أنه إذا كان المندوب موصوفًا فموضع الألف آخر الموصوف. قال: "هذه الألف تلحق في آخر المندوب المفرد، نحو: يا زيداهْ، وإن كان مضافًا فموضعها آخر المضاف... أو موصوفًا فموضعها آخر الصفة على رأي يونس، وسيبويه موضعها عنده آخر الموصوف"[8].

---

(1) انظر: الكتاب 2/ 237، والكامل 3/ 255، والمقتضب 4/ 215، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي 1/ 399، والحجة للقراء السبعة 7/ 146، والصاحبي في فقه اللغة ص131، والخزانة 2/ 174

(2) انظر: شرح جمل الزجاجي 86/2

(3) انظر: الكتاب 236/2-237

(4) انظر: الأصول 356/1

(5) انظر: الكتاب 221/2

(6) شرح جمل الزجاجي 128/2

(7) انظر: الكتاب 227/2

(8) التوطئة ص269

وهذا خلط من الأستاذ أبي علي؛ فما نسبه إلى سيبويه هو للخليل، والخلاف في المسألة بين الخليل ويونس، وليس بين يونس وسيبويه.

قال سيبويه في باب (ما لا تلحقه الألف التي تلحق المندوب): أن من ذلك قولك: وازيدُ الظريفُ والظريفَ، وأن الخليل زعم أنه ما منعه من قول: (الظريفاه)، أنه ليس منادى، وأنه لو جاز مثل هذا لقيل: وازيدُ أنت الفارس البطلاه[1].

وذكر أيضًا: أن يونس يُلحِق الصفة الألف، يقول: وازيدُ الظريفاه، واجُمْجُمَتَيَّ الشامِيَّتَيْناهْ، وأن الخليل زعم أنه خطأ[2].

وبذلك يبدو الخلط في نسبة المسألة إلى سيبويه، وجَعْلُ الخلاف فيها بينه وبين يونس.

المسألة الثامنة عشرة- المتعدي من الظروف والمجرورات:

قال ابن الضائع في شرح جمل الزجاجي: "فالمتعدي من هذه الظروف والمجرورات عند سيبويه: عليك زيدًا، ودونك زيدًا، وعندك زيدًا، أي: خذه"[3].

وهذا خلط من ابن الضائع؛ لأن هذا القول للأخفش الكبير أبي الخطاب، ذكر سيبويه أنه حدَّثه به، فقال: إن ما يتعدى المأمور إلى المأمور به قولك: عليك زيدًا ، وعندك زيدًا ، ودونك زيدًا، تأمره به، حدثنا بذلك أبو الخطاب[4].

المسألة التاسعة عشرة- تسمية المذكر بالمؤنث:

عز ا المبرد إلى سيبويه والخليل أنهما لا يصرفان ما كان مذكر الأصل وأُوقِع على مؤنث. قال: "وإن كان شيء من ذلك مذكر الأصل وأوقعته على مؤنث، نحو امرأة سميتها بزيد أو عمرو، فإن أكثر النحويين وهم سيبويه والخليل ومن كان من قبيلهما وهو القول الفاشي أن لا يصرفوا من ذلك شيئًا"[5].

وقد خلط المبرد في نسبة هذه المسألة إلى الخليل وسيبويه؛ إذ الصحيح أنها لابن أبي إسحاق وأبي عمرو كما ذكر ذلك سيبويه. قال: إنك إن سميت مؤنثًا بعمرو وزيد فلا يجوز الصرف، وذكر أن هذا قول ابن أبي إسحاق، وأبي عمرو، حدثه به يونس، وهو القياس[6].

فسيبويه ليس القائل بذلك، وإنما رجَّحه، ومن ثم تكون نسبة المسألة إلى سيبويه خلط.

المسألة العشرون- تسمية الرجل بذراع:

نسب المبرد إلى سيبويه أنه لو سُمِّي رجل بذراع لصُرِفَ. قال: "وذكر سيبويه وتبعه قوم كثير أنه لو سمي رجل ذراعًا لصرفه، وحجته أنه قال: كثرت تسمية الرجال به، فكأنه اسم صيغ للمذكر"[7].

وقد خلط المبرد في نسبة هذا القول إلى سيبويه؛ لأنه قول الخليل، فقد ذكر سيبويه أنه سأل الخليل عن (ذراع)، فقال له: إنه كثر تسميتهم المذكر به ، وأنه تمكَّن في المذكر، وصار من أسمائه عندهم، ومع ذلك وصفوا به المذكر، فقالوا: هذا ثوب ذراع[1].

---

(1) انظر: الكتاب 225/2- 226
(2) المصدر السابق 225/2- 226
(3) شرح جمل الزجاجي 1102/2
(4) انظر: الكتاب 249/1
(5) المقتضب 319/3
(6) انظر: الكتاب 242/3
(7) المذكر والمؤنث ص105

المسألة الحادية والعشرون- وضع الماضي موضع المستقبل في الجواب:

نسب مكي بن أبي طالب إلى سيبويه القول بوضع الماضي موضع المستقبل في الجواب، ففي تعقيبه على قول الله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُون﴾[2]، ذكر أن معناه: ليظلوا، وقد وُضِع الماضي موضع المستقبل، والذي حسنه أن الكلام فيه معنى المجازاة، والمجازاة لا تكون إلا بالمستقبل، وذكر أن هذا هو مذهب سيبويه[3].

وما نسبه مكي إلى سيبويه هو للخليل، نسبه إليه سيبويه، فقد ذكر أنه سأله عن قوله تعالى ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُون﴾، فقال: إنها في معنى (لَيفعَلُنَّ)، كأنه قال: (لَيظَلُّنَّ)، كما نقول: والله، لا فعلتُ ذاك أبدًا، على معنى: لا أفعل[4].

وبهذا بان خلط مكي في نسبة هذا القول إلى سيبويه.

المسألة الثانية والعشرون- (أيْمُنُ) في القسم:

عزا الزجاجي والرضي إلى سيبويه أن ألف (أيْمُنُ) ألف وصلٍ، وأنها مشتقة من اليُمْنِ والبركة.

ذكر الزجاجي أن قولهم: أَيْمُنُ الله لأفعلَنَّ، لا يكون من القسم إلا مرفوعًا، والألف فيه ألف وصل، لكنها فُتِحَت لدخولها على اسم غير ممكن، كما ذكر أنه هذا هو قول سيبويه، وأن اشتقاقه عنده من اليُمْن والبركة، وأنه استدل على ذلك بقول بعضٍ: إيمُنُ الله، بالكسر، ولو كانت الألف للقطع ما كُسرت[5].

وذهب الرضي أنه عند سيبويه مفردٌ مشتقٌ من اليُمْن، وهو البركة، أي: بركة الله يميني، وهمزته للوصول في الأصل[6].

وهذا خلط منهما في النسبة إلى سيبويه؛ لأن القول بأن ألف (أيْمُنُ) ألف وصل هو قول يونس نقله عنه سيبويه، حيث ذكر في الكتاب أنه زعم أن ألف (أيْمُ) موصولة، وكذلك العرب تفعل بها، ووأنهم فتحوا الألف كالألف التي في (الرجل)، ومثلها (أيْمُنُ)[7].

وكذلك القول بكسر الهمزة دليلاً على موصوليتها، القول فيه ليونس نقله عن بعضهم، قال سيبويه: "وقال يونس: قال بعضهم: إيم الله، فكسر"[8].

المسألة الثالثة والعشرون- (سواء) بمعنى مستويات:

---

(1) انظر: الكتاب 236/3
(2) سورة الروم، آية 51
(3) انظر: مشكل إعراب القرآن ص563
(4) انظر: الكتاب 108/3
(5) انظر: الجمل في النحو ص74
(6) انظر: شرح الرضي 306/4
(7) انظر: الكتاب 503/3
(8) المصدر السابق 149/4

عزا النحاس إلى سيبويه أن (سواء) في قراءة الجر في قوله تعالى: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴾[1] بمعنى مستويات، فقال: إن (سواءً) عند سيبويه مصدر، بمعنى: استوت استواء، وإنه قال: قد قُرِئ (سواءٍ للسائلين)، فجعل (سواء) في موضع (مستوياتٍ)[2].

وهذا خلط من أبي جعفر؛ لأن هذا قول الخليل نسبه إليه سيبويه في الكتاب، قال: "وقد قرأ ناسٌ: (في أربعةِ أيامٍ سواءٍ) قال الخليل: جعله بمنزلة (مستويات)"[3]. فتوجيه الجر في (سواء) بمعنى (مستويات) هو قول الخليل لا قول سيبويه.

المسألة الرابعة والعشرون- المجازاة بـ(كيف):

نسب الرضي إلى سيبويه أن (كيف) مستكرهة في الجزاء، ونسب إلى الخليل أن مخرجها مخرج المجازاة، يعني في قولهم: كيف تكون أكون؛ لأن فيها معنى العموم المعتبر في كلمات الشرط، لكن لم يُسمَع الجزم بها في السعة[4].

وقد خلط الرضي في نسبة ذلك إلى الخليل وسيبويه، وإنما هو في الكتاب للخليل وحده، حيث ذكر سيبويه أنه سأل الخليل عن قولهم: كيف تصنع أصنع، فذكر له أنها مستكرهة، وليست من حروف الجزاء، وأن مخرجها على الجزاء؛ لأنها بمعنى على أي حال تكن أكن[5]. فالخليل يجيب عن سؤال سيبويه، والكلام كلُّه له.

المبحث الآخر:

ما نُسِبَ إلى شيوخ سيبويه من آرائه:

وأما المسائل التي خلط فيها بعض النحويين؛ فنسبوا إلى شيوخ سيبويه بعض آرائه فهي:

المسألة الأولى- تسكين حرف الإعراب:

نسب الزجاج إلى الخليل وسيبويه أنهما يمنعان تسكين حرف الإعراب إلا في الضرورة. قال: "وسيبويه والخليل لا يجيزانِ إسكانَ حرفِ الإعرابِ إلا في اضطرارٍ"[6].

أما أبو علي الفارسي فقد نسب هذا الرأي إلى سيبويه فقط، فذكر أن حركة الإعراب مختلف في تجويز إسكانها، من الناس من أنكره فقال: إن إسكانها لا يجوز من حيث كان عَلَمًا للإعراب، و سيبويه جوَّز ذلك، ولا يفصل بينهما إلا في الشعر[7].

والأمر كما ذهب إليه أبو علي من أن هذا الرأي لسيبويه، وليس كما قال الزجاج من أنه للخليل وسيبويه، بل فهو لم يُشِر إلى رأي الخليل عند كلامه في هذه المسألة، وكان من دأبه أن يشير إلى رأي شيوخه في المسائل التي لهم فيها رأي.

وبالإضافة إلى ذلك فإن ما نسبه الزجاج وأبو علي إلى سيبويه من تجويز إسكان حركة الإعراب في الشعر ليس صحيحًا على إطلاقه؛ لأن سيبويه قصَر ذلك في حالتي الرفع والجر،

---

(1) سورة فصلت آية 10
(2) انظر: إعراب القرآن 28/3
(3) الكتاب 119/2
(4) انظر: شرح الرضي 207/3
(5) انظر: الكتاب 60/3
(6) معاني القرآن وإعرابه 48/3
(7) انظر: الحجة في علل القراءات السبع 66/2

ومنعه في حالة النصب. قال: "وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر ... ولم يجئ هذا في النصب"[1].

المسألة الثانية- بناء آخر فعل الأمر المضعَّف:

نسب أبو القاسم بن محمد بن سعيد المؤدِّب في حديثه عن بناء آخر فعل الأمر المضَّعف كلامًا إلى الخليل، وسيبويه، وذلك أنه لما ذكر رأي الحجازيين في هذه المسألة بأنهم يظهرون التضعيف في فعل الأمر إذا وليه الألف واللام، ويخفضون آخره، نحو: اردِدِ البابَ، ذكر أيضًا أن الخليل قال إن التضعيف ظهر عند تحرك لام الفعل؛ لأن هذا التحرك عَرَض، وليس من أصل الكلمة، والقياس يجري على أصل الكلمة وليس على العرض الداخل، فإن كانت اللام من أصل الكلمة ساكنة ظهر التضعيف، وإن كانت اللام متحركة أدغم التضعيف، وبنو تميم، وقيس لا يظهرونه، ويخفضون آخره، يقولون: رُدِّ الباب[2].

وذكر أبو القاسم أيضًا أن سيبويه قال: لو رفعوه أو نصبوه على لغة من يرفعونه على الإفراد وينصبونه لكان ذلك جائزًا، وهو ليس هو من كلام العرب المعلوم المشهور[3].

وهذا خلط من أبي القاسم؛ فالصواب أن ما نسبه إلى الخليل هو في الكتاب بعبارة سيبويه من دون ذكر للخليل فيه[4]، كما أنه منقول من الكتاب بمعناه، كما أن ما نسبه إلى سيبويه فيه نظر؛ إذ الكلام ليس على وفق ما ذكر، بل لسيبويه فيه تفصيل، حيث لم يذكر الرفع والنصب فقط، وإنما ذكر معهما حالة الجر كذلك.

وقد قال أبو القاسم في نهاية حديثه عن هذه المسألة: "وأنشد سيبويه:

فَغُضَّ الطَّرفَ إنَّكَ مِن نُمَيرٍ فَلا كَعبًا بَلَغتَ وَلا كِلابا[5]"[6]

وهذا خلط آخر منه؛ إذ إنَّ سيبويه لم ينشد هذا البيت، وإنما الذي أنشده يونس، ذكر سيبويه أن يونس زعم أنه سمعهم يقولون: غُضَّ الطَرفَ إنَّكَ مِن نُمَير[7].

المسألة الثالثة- إعمال المصدر المعرَّف بأل:

عزا الرضي[8] إلى الخليل وسيبويه جواز إعمال المصدر المعرَّف بأل مطلقًا، نحو قول الشاعر:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ[9]

وقول الآخر:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُوْلَى المُغِيرة أنَّني لحِقْتُ فلم أنْكُلْ عن الضَّرْبِ مِسْمَعا[1]

---

(1) الكتاب 4/203- 204
(2) انظر: دقائق التصريف ص193
(3) المصدر السابق ص193
(4) انظر: الكتاب 3/30
(5) البيت لجرير، انظر: الكتاب 3/30، والمقتضب 1/ 185، وشرح المفصل 9/ 128، والخزانة 6/ 531، 9/ 306
(6) دقائق التصريف ص193- 194
(7) انظر: الكتاب 3/533
(8) انظر: شرح الرضي 3/409 – 410
(9) انظر: الكتاب ١/ ١٩٢، وشرح المفصل ٦/ ٥٩، ٦٤، وتوضيح المقاصد والمسالك 2/ 84، وشرح ابن عقيل 2/ 95، وشرح التصريح ٢/ ٦٣، والخزانة ٨/ ١٢٧

والرضي خلط في هذه النسبة؛ إذ إن الرأي في هذه المسألة لسيبويه وحده، فإنه حين تحدث عن عمل المصدر المعرَّف بأل جوازًا أو منعًا لم يُشِرْ إلى رأي الخليل، أو أن هذا الرأي له، فتبيَّن أنه رأي سيبويه فحسب، إذ لو كان للخليل رأي في ذلك لذكره سيبويه، فقد ذكر أنهم يقولون: عجبتُ من الضرب زيدًا، كما يقولون: عجبتُ من الضارب زيدًا، فيكون (أل) بمنزلة التنوين[2]، ثم ذكر البيتين السابقين.

المسألة الرابعة- (أجمعون) للتوكيد:

نسب الزجاج والنحاس إلى الخليل وسيبويه أن (أجمعون) في قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[3] توكيد بعد توكيد.

قال الزجاج: "قال سيبويه والخليل: (أجمعون) توكيد بعد توكيد"[4]. وتابع النحاسُ الزجاجَ في هذه النسبة، فقال: "مذهب الخليل وسيبويه أنه توكيد بعد توكيد"[5].

وهذا خلط منهما؛ لأن هذا القول لسيبويه وحده، ذكره في موضعين[6] من كتابه، وذكر فيهما الآية الكريمة، ولم يشر فيهما إلى شيخه من قريب أو بعيد.

المسألة الخامسة- الفصل بين (إمَّا) و(أو):

ذكر المبرد أن الخليل زعم أن الفرق بين (إما) و(أو) في أنك إذا قلت: ضربتُ زيدًا أو عمرًا، فقد مضى صدر الكلام وأنت متيقن عند السامع، ثم حدث الشك بـ(أو)[7].

وقد خلط المبرد في ذلك؛ لأن هذا القول لسيبويه وليس للخليل، فقد ذكر سيبويه أن من المبدل قولهم: قد مررتُ برجل أو امرأة، تبتدئ بيقين، ثم تجعل مكانه شكًّا تبدله منه، فصار الإيِّعاء في الأول والآخر سواء[8].

المسألة السادسة- حركة العَلَم المنادى:

ذكر الزجاجي أن في تنوين العلم المنادي خلافًا، ونسب رَفْعَه إلى الخليل، ونَصْبَه إلى أبي عمرو بن العلاء. قال في الجُمل: إن منهم من ينونه ويرفعه على لفظه، وهذا مذهب الخليل وأصحابه، ومنهم من ينونه وينصبه، وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء وأصحابه، يردُّونه إلى أصله، وكذلك أنشدوا بيت الأحوص:

سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ[9]

وذكر أن هذه هي رواية الخليل وأصحابه بالرفع والتنوين، وأن أبا عمرو فيرويه بالنصب[1].

---

(1) انظر: الكتاب 1/ 192، شرح المفصل ٦/ ٦٤، وتوضيح المقاصد والمسالك 2/ 630، شرح الأشموني 1/ 202، والخزانة 8/ 127

(2) انظر: الكتاب 192/1

(3) سورة الحجر، آية 30، وسورة ص، آية 73

(4) معاني القرآن وإعرابه 179/3

(5) إعراب القرآن 194/2

(6) انظر: الكتاب 1/ 150- 151، 2/ 387

(7) المقتضب 28/3

(8) انظر: الكتاب 440/1

(9) انظر: الكتاب 1/ 202، والمقتضب ٤/ ٢١٤، ٢٢٤، والمحتسب ٢/ ٩٣، وشرح التصريح ٢/ ١٧١، وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٨

وقد جعل ابن عصفور[2] في شرحه على الجمل الخلاف في المسألة بين سيبويه وأبي عمرو.

وهذا خلط من صاحب الجُمل وشارحه؛ لأن الخلاف في المسألة بين سيبويه وعيسى بن عمر، وليس للخليل وأبي عمرو شأن به، فسيبويه في الكتاب ذكر رأيه بالرفع، وقال: "وكان عيسى بن عمر يقول: يا مطرًا، يشبهه بقوله يا رجلا"[3]. ولم يشر سيبويه إلى رأي للخليل في هذه المسألة.

المسألة السابعة- (لَعمرك) في القسم:

عزا الزجاج إلى سيبويه والخليل أن (العَمْرَ) و(العُمْر) بمعنى واحد، فإذا استعملوه في القسم فتحوا أوله لا غير، وأن العرب لا تقول في القسم إلا لَعَمْرُك[4].

وهذا القول في الكتاب لسيبويه، ولم يعْزُه سيبويه إلى الخليل، حيث ذكر أنهم يقولون: (العَمْرُ) و(العُمْرُ)، وأنهم لا يقولونه في اليمين إلا بالفتح، يقولون: لَعَمْرُكَ[5].

---

(1) انظر: الجمل في النحو ص154- 155
(2) انظر: شرح جمل الزجاجي 92/2، 94- 95
(3) الكتاب 202/2- 203
(4) انظر: معاني القرآن وإعرابه 183/3
(5) انظر: الكتاب 210/1

خلاصة البحث:

أبان هذا البحث عن الخلط الذي وقع فيه بعض النحويين بين آراء سيبويه وآراء شيوخه، إذ نسبوا إليه بعض آراء شيوخه، ونسبوا إلى شيوخه بعض آرائه، وذكروا خلافًا بينه وبين أحد شيوخه على غير الحقيقة.

وحاول البحث تتبُّع آراء سيبويه وشيوخه في كتب هؤلاء النحويين وموازنتها بآرائهم وأقوالهم في الكتاب؛ لبيان هذا الخلط، وتقويم ما وقع منه في بعض كتب المتأخرين.

وقد بلغ عدد المسائل التي خلط فيها النحويون بين آراء سيبويه وآراء شيوخه إحدى وثلاثين مسألة، بيانها كما يلي:

- ما نُسِبَ إلى سيبويه من آراء شيوخه ثلاث وعشرون مسألة.
- ما نُسِبَ إلى شيوخ سيبويه من آرائه ثماني مسائل.
- شيوخ سيبويه الذين خلط النحويون بين آرائه وآرائهم هم: الخليل، ويونس، وأبو عمرو، وعيسى بن عمر، وأبو الخطاب الأخفش الكبير.
- أكثر مَن خلط النحويون بين آراء سيبويه وآرائه من شيوخه هو الخليل بن أحمد.
- أقل مَن خلط النحويون بين آراء سيبويه وآرائه من شيوخه عيسى بن عمر، وأبو الخطاب الأخفش.

وكان من مظاهر هذا الخلط:

- نسبة رأي الخليل إلى سيبويه في خمسة عشر موضعًا.
- نسبة رأي سيبويه إلى الخليل في موضعين.
- نسبة رأي سيبويه وحده إلى سيبويه والخليل معًا في أربعة مواضع.
- نسبة رأي الخليل وحده إلى سيبويه والخليل معًا في موضعين.

- نسبة رأي الخليل ويونس معًا إلى سيبويه في موضعين.
- نسبة رأي يونس إلى سيبويه في موضعين.
- نسبة رأي أبي عمرو إلى سيبويه في موضع واحد.
- نسبة رأي ابن أبي إسحاق وأبي عمرو إلى سيبويه والخليل في موضع واحد.
- نسبة رأي أبي الخطاب الأخفش إلى سيبويه في موضع واحد.
- نسبة رأي عيسى بن عمر وسيبويه إلى الخليل وأبي عمرو في موضع واحد.
- نسبة بعض الآراء إلى سيبويه وأحد شيوخه، والصحيح أنها لشيخه وحده، ومثال ذلك مسألة (اتصال نون الوقاية بياء المتكلم في قد وقط)، عزَوا القول فيها للخليل وسيبويه، والصحيح أنه للخليل وحده.
- نسبة بعض الآراء إلى سيبويه وأحد شيوخه، والصحيح أنها لسيبويه وحده، ومثال ذلك ما عزاه الزجاج إلى الخليل وسيبويه من أنهما يمنعان تسكين حرف الإعراب إلا في الضرورة، والصحيح أن هذا قول سيبويه وحده.
- نسبوا إلى سيبويه ما قال به أحد شيوخه من تخريج لقراءة أو تلحين لقارئ، ومثال ذلك ما نسبه إليه الزجاج وابن جني من تلحين القارئ في قراءة ﴿هَـؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾ بالنصب، والصحيح أن الذي لحَّن القارئ هو أبو عمرو، نقله ذلك سيبويه من طريق يونس، ومنه ما نسبه النحاس ومكي إلى سيبويه من القول بالعطف على الموضع في قوله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾، والصحيح أنه قول الخليل.
- نسبوا إليه أنه أنشد بيتًا من الشعر، والصحيح أن الذي أنشده أحد شيوخه، ومثال ذلك ما نسبه أبو القاسم بن محمد بن سعيد المؤدِّب من أنه أشد قول الشاعر:

فَغُضَّ الطَّرفَ إنَّكَ مِن نُمَيرٍ .....

والصحيح أن الذي أنشده يونس، نصَّ على ذلك سيبويه.
- نسبوا إليه ما قال به شيوخه من تخريج بيت من الشعر، ومن ذلك ما نسبه إليه ابن عصفور من تخريج قول الشاعر:

فَيا شاعرًا لا شاعرَ اليومَ مِثلَهُ .....

على حذف المنادى، و(شاعرًا) منصوب على الإغراء، والصحيح أن هذا تخريج الخليل ويونس.
- تنبه بعض النحويين إلى ما وقع فيه غيرهم من خلط بين رأي سيبويه وشيوخه، ومن ذلك ما كان من الهروي والزمخشري وابن يعيش، ذهبوا إلى أن كون الضمير في (لولاي) و(لولاك) في محل جر حكاه سيبويه عن الخليل ويونس.
- كان من نتيجة هذا الخلط أن أشاعوا أن ثمة خلافًا بين سيبويه وأحد شيوخه أو معاصريه على الرغم من عدم صحَّة ذلك، ومن ذلك ما عزاه ابن مالك إلى سيبويه من أن (لبيك) مثنى، وأن يونس يجعلها مفردًا؛ فجعل الخلاف بين سيبويه ويونس، والصحيح أن الخلاف بين الخليل ويونس.

ومنه ما نسبه أبو علي الشلوبين إلى سيبويه من أن موضع الألف في المندوب الموصوف آخر الموصوف، فجعل الخلاف بين يونس وسيبويه، والصحيح أن هذا قول الخليل، والخلاف بينه وبين يونس.

ومن أسباب هذا الخلط:

- أن سيبويه كان يبدأ أحيانًا بالمسألة من دون أن ينسبها إلى شيوخه، وبعد أن يُتِمَّ الكلام يذكر أن هذا قول فلان؛ ومن هنا كان الوَهَمُ من بعض النحاة الذين ينظرون لأول المسألة دون أن يتمُّوا كلام سيبويه.
- خلط بعض النحويين أقوال سيبويه بأقوال شُرَّاح الكتاب، أو بما أقحمه النسَّاخ في الكتاب من عبارات الشارحين، أو بعض تعليقات النحاة على حواشيه.
- ليس لأغلب شيوخ سيبويه والمتقدمين عليه مؤلفات تتضمن آراءهم، وإن كان لبعضهم مصنفات فقد فُقِدت مع الزمن.

ويوصي البحث بإعادة النظر في آراء سيبويه وآراء شيوخه في كتب متأخري النحاة، لبيان ما وقع بينها من خلط.

مراجع البحث:

- أخبار النحويين البصريين، للسيرافي، تحقيق: طه محمد الزيني، محمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1955م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ- 1998م.
- الأزهية في علم الحروف، للهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1971م.
- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم ، ط1، مؤسسة الرسالة ، بيروت، 1406هـ-1985م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط2، 1407هـ- 1987م.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ومطبعة عالم الكتب، بيروت، ط3، 1409هـ- 1988م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1406ه- 1986م.
- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، 1402هـ-1982م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، 1384ه- 1965م.
- التوطئة، أبو على الشلوبين، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي ، القاهرة، د.ت.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، ط2، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1396هـ- 1976م.
- الجمل في النحو ، الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل، عمان، 1404هـ- 1984م
- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي ، تحقيق: د. طه محسن، مؤسسة الكتاب للطباعة والنشر، 1396هـ- 1976م.
- الحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي، تحقيق: علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح شلبي، ط3، مكتبة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1421هـ- 2000م.
- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، ط2، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، 1413 هـ- 1993م.
- الخزانة (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب)، البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990م.
- دقائق التصريف، لأبي القاسم بن محمد بن سعيد المؤدِّب، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وآخرين، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1407هـ-1987م.
- شرح أبيات سيبويه، للسيرافي، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ١٣٩٤ هـ- ١٩٧٤م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط14، مطبعة السعادة، 1384هـ- 1964م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث.
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1422هـ- 2001م.
- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1421هـ-2000م.
- شرح جمل الزجاجي، لابن الضائع (ابن الضائع وأثره النحوي مع دراسة وتحقيق القسم الأول من شرحه لجمل الزجاجي)، يحيى علوان البلداوي، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، 1986م.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1400هـ-1980م، 1402هـ-1982م.
- شرح الرضي على الكافية، تحقيق : يوسف حسن عمر، ط2، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي، 1996م
- شرح قطر الندى، وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، طهران، 1380هـ.

- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1420هـ- 2000م.
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ود. محمود فهمي حجازي، ود. محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م.
- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة، د. ت.
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها، لابن فارس، تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان، 1382هـ- 1963م.
- طبقات النَّحويين واللُّغويين، للزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1392ه- 1973م.
- علل النحو، لابن الوراق، تحقيق: د. محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة، العراق، بغداد، 2002م.
- الفوائد الضيائية، لنور الدين الجامي، تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، 1403هـ- 1983م.
- الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة.
- كتاب سيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ- 1988م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق: ناصف، ود. النجار، ود. شلبي، القاهرة، 1424هـ- 2004م.
- المذكر والمؤنث، للمبرد، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، دار الكتب، القاهرة، 1970م.
- مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1430ه- 2009م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، (ت 769هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة، 1400هـ- 1980م وما بعدها.
- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، منشورات وزارة الأعلام، العراق، 1975م.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1408هـ-1988م.
- معجم القراءات القرآنية، عبد اللطيف الخطيب ، ط1، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، القاهرة، 1422ه - 2002م.
- مغني اللبيب من كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران، 1978م.
- المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.
- المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1415هـ-1994م.

- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط1، الكويت، 1407هـ- 1987م.